مواطنون يرون في القرار دعاية سياسية ومنفذاً للفساد المالي

اقتصاديون: توزيع العائدات النفطية يضرّ الاقتصاد العراقي

تباينت آراء أهالي محافظة كربلاء والخبراء الاقتصاديين بشأن توزيع جزء من فائض عائدات النفط بين المواطنين، ففيما رأى البعض أن ذلك سيسهم بتحسين الوضع الاقتصادي للفقراء ومحدودي الدخل، قال آخرون إنه سيؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

كما وصفه البعض بأنه سيكون منفذا جديدا للفساد المالي، وأشار اقتصاديون إلى أن مثل هذا القرار لن يعود بالنفع على المواطنين بل سيتسبب بهدر مليارات الدنانير وإنفاقها في مجالات استهلاكية بدلا من بناء مجمعات سكنية أو مدارس أو دعم القطاعات الإنتاجية في البلاد.

□ كربلاء / علي العلاوي

وكان عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عبد الحسين عبطان، أعلن أمس الأول الخميس في تصريح خص به "المدى" عن "إجماع من أغلب الكتل السياسية على توزيع فائض عائدات النفط بين المواطنين بعد تمرير موازنة ٢٠١٢، من أجل رفع المستوى المعيشي للمواطن العراقي". وأشار إلى أن اللجنة تبحث حاليا في الآلية التي يتم من خلالها توزيع هذه المبالغ، مبينا أن هناك توجهين؛ الأول من خلال دعم البطاقة التموينية، والثاني يكون بتوزيع مبالغ نقدية للمواطنين لاسيما العوائل ذات الدخل المحدود، لافتا إلى أن "البرلمان سيعمل على إقرار هذا الأمر وعلى الحكومة إيجاد طريقة لتنفيذه".

ثرواتنا لنا

وقال المواطن جعفر الخيكاني: "نحن ننتظر هذا القرار بلهفة لعدة أسباب، أهمها الشعور بأن الموارد النفطية وما انعم الله علينا بها في هذه الأرض تعود إلينا".

وأضاف في حديثه لـ"المدى" إن هذه الأموال ستسهم بتحسين المستوى المعيشي للكثير من طبقات المجتمع وخاصة الفقراء والأرامل والأيتام، مشيراً إلى أن "توزيع الثروات شيء مهم للشعب العراقي الذي عانى كثيرا من سيطرة الدولة والحكم البعثي السابق على مقدرات الشعب المالية، والآن تنهب هذه الثروات بسبب الفساد وغسيل الأموال من دون أن يستفيد منها المواطن".

ودعا الخيكاني مجلس النواب إلى الإسراع بإقرار هذا القانون "لكي نشعر أن الشعب هو الذي يتحكم بالثروة".

أما الأرملة أم احمد التي تعيل خمسة أطفال، فقد وصفت النواب الذين رفعوا هذا المقترح بأنهم "محبون للشعب لأنهم ينظرون إلينا بعين العطف، نحن نريد أن نعيش بكرامة من أموالنا وليس بمنّة من أحد"، بحسب تعبيرها.

وأشارت في حديثها لـ"المدى" إلى إن "الفقراء والأرامل يعانون كثيرا في هذا الوطن، في حين من المفترض أن نعيش في بحبوبة وأن تكون الدولة راعية للأيتام والأرامل". ودعت أم محمد مجلس النواب إلى إقرار القانون أو إيجاد طرق أخرى لتخصيص أموال للأرامل والأيتام، لافتة إلى إن "العديد من النساء ومن أجل تأمين معيشة أطفالهن اضطررن إلى مزاولة أعمال ومهن لم تخطر على بالهن يوما، بل أن البعض منهم تحولن إلى سارقات ومجرمات وغير ذلك بسبب العوز".

في بلد النفط ينتظرون الفرج!

متاجرة سياسية

لكن المواطن احمد الكركوشي عدّ الأمر "متاجرة من قبل بعض النواب ودعاية انتخابية وحزبية لن تتحقق، وهم يعلمون إن هذا لن يتحقق في ظل الظروف الراهنة"، على حد قوله. وقال في حديثه لـ"المدى": إن "فسادا جديدا سيظهر على الساحة العراقية يطلق عليها فساد توزيع عائدات النفط وستكون هناك عمليات غسيل أموال".

أما المواطن نعمان الزيادي فقد لفت في حديثه لـ"المدى" إلى إن الأسعار سترتفع إذا ما تم إقرار هذا القانون "وستصل إلى مستويات لم يعهدها المواطن العراقي، عندها سيندم من طالب بتوزيع هذه العائدات"، بحسب ما يرى.

وأضاف إن "الأمر ليس سهلاً على الإطلاق، فالفقير الذي سيحصل على المال سينفقه على الأشياء الاستهلاكية والطعام لأنه ظل محروما منها طوال حياته ويريد أن يعوض ذلك الحرمان، ما يعني أن الطلب سيكون كبيراً على المواد الاستهلاكية وسترتفع الأسعار جراء ذلك بشكل كبير".

هدرٌ للثروات

من جهته، عدّ خبير اقتصادي فضّل عدم ذكر اسمه لـ"المدى"، مثل هذه المحاولات هدراً للمال العام وأن مساوئ توزيع العائدات النفطية أكثر من إيجابياتها.

وأضاف إن الأمر "لا يعدو عن كونه قضية سياسية أكثر منها اقتصادية، وهي تشبه إلى حد كبير الدعوات إلى منح فرص للتعيين في دوائر لديها فائض في عدد الموظفين، تاركين الدوائر التي تحتاج إلى تعيين بلا درجات وظيفية"، على وصفه.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن توزيع المبالغ بشكل غير مدروس سيضر بالاقتصاد العراقي أكثر، موضحا إن "توزيع ١٠٠ ألف دينار لكل مواطن مثلا لا تنفعه بشيء لأن معدل الاستهلاك سيزيد، فضلا عن أن المبلغ قليل قياسا إلى الحاجة الفعلية للمواطن العراقي". ولفت إلى أن المبلغ لو ضرب بعدد نفوس العراقيين سيصل إلى أكثر من ثلاثة ترليونات دينار، "وتوظيف هذا المبلغ في مجالات أخرى سيكون أكثر نفعا للعراقيين جميعا"، موضحا أنه بالإمكان توزيع المبلغ بين المحافظات بحسب الكثافة السكانية من أجل بناء مجمعات سكنية أو مدارس جديدة أو مستشفيات ومراكز صحية وتأهيل شبكات الكهرباء أو الماء أو المجاري، وخاصة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات. ومضى يقول: إنه بالإمكان أيضا الإفادة من هذا المبلغ في دعم المصانع والمعامل الإنتاجية وهو ما يسهم بتشغيل هذه المصانع المتوقفة ويوفر فرص عمل للأيدي العاملة، إضافة إلى تعزيز الإنتاج المحلي. وبحسب الخبير الاقتصادي، فأن الكثير من المحافظات تشكو قلة التخصيصات المالية في حين يقول السياسيون إن هناك فائضا في المال النفطي "لذلك فإن توفير مستلزمات الحياة للمواطن أفضل من استهلاكها، وعلينا أن نكون منتجين بدلا من مستهلكين لأن المتضرر الوحيد هو المواطن العراقي"، على حد قوله.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

عن آثار الفساد

بعد أن استمعت إلى شكوى إحدى الفضائيات عن تخصيص قطعة أرض لفضائية أخرى وحرمانها هي، تذكرت حواراً في زمن آخر عن قضية الفساد وآثاره وحواضنه ووسائل مكافحته. كان الحوار يدور حول آثار الفساد وأساليب التعامل معها. وطرح سؤال محدد: "إن كان الفساد قد وقع فعلاً، وظهرت آثاره في أشكال شتى كإيجارات لأملاك الدولة وبيع أخرى، وتعيينات وامتيازات، كيف يمكن إزالة هذهِ الآثار وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه؟".

كانت الإجابة الأسهل أن يُشرّع قانون يؤكد على حق الدولة في استعادة ما ضاع منها بسبب إجراءات يشوبها الفساد.. وكان الحل الآخر هو انتظار زوال مسببات الفساد ورموز الفساد والقوى التي تحميه.. غير أن ممارسات الفساد غالباً ما تُمارَس ضمن أغطية قانونية مناسبة يصعب الكشف عنها من ظاهرها.. خصوصاً عندما يتعلق الأمر بترتيبات مُحكمة تُغطي كل الثغرات في المحررات الرسمية والشكليات. ولا يظهر الفساد وشخوصه إلا في أعين الراصد والحريص ومن له إمكانية الاطلاع على خفايا الأمور.

فالمواطن يستطيع استئجار ممتلكات الدولة، لأن القانون يضع إطاراً لهذا، ويضع إطاراً لبيع ممتلكاتها.. غير إن هذا المواطن لا يستطيع استئجار أحد أملاك الدولة في موقع حرج ذي ميزة عالية وبسعر زهيد إلا إذا كان جزءاً من منظومة فاسدة أو متنفذة. ولا يستطيع المواطن اختيار التوقيت الذي يستطيع فيه الشراء أو الاستئجار، أو الكيفية التي تتم فيها العملية إلا إذا كان جزءاً من تلك المنظومة.

ومن أجل هذا، ستُعيد أمتنا إنتاج هذا التساؤل مليون مرة: (كيف يمكن إزالة آثار الفساد وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه؟). ففي علم كل واحد منّا ألف قصة ومُشاهدة ومعلومة نَحزَن بسببها ونخجل منها ونلوم أصابعنا البنفسجية يوم وقّعت للسيّد والحجي والدكتور والمُلاّ والخاتون والمُلاية وشيخ العشيرة ورجل القانون والمدير التنفيذي للحزب والمنظمة والنقابة.. ثم وجدناهم ينهبون في وضح النهار. إن قصص التشريع المؤجّل أو الأعرج هي الأخرى بحاجة إلى أسئلة أخرى..

إعـــــلانـــــات

جمهورية العراق / مجلس النواب
هيئة دعاوى الملكية - دائرة منطقة بغداد
فرع الهيئة/ الكرخ
اللجنة القضائية الثالثة
العدد: ٤٨١٨٠٥
التاريخ: ٢٠١٢/٢/١٦
الى المدعى عليه (هادي علي حسين علي)
م/ اعـــلان تبليـــغ
لإقامة المدعي (سلمان رمضان احمد) الدعوى المرقمة (٤٨١٨٠٥) امام اللجنة القضائية الثالثة في الكرخ الذي ادعى فيه ان العقار المرقم (٩٧٠/١ م٢٠ الداودي) يعود له ولجهولية محل إقامتك وحسب شرح القائم بالتبليغ. اقتضى تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين على موعد المرافعة الموافق (٢٠١٢/٣/١٢م) الساعة التاسعة صباحا وفي حالة عدم حضورك او وكيل عنك سوف تجري المرافعة بحقك غيابيا وعلنا وفق الأصول.
القاضي عبد الحسين محسن جبار العيساوي
رئيس اللجنة القضائية الثالثة
فرع الهيئة/ الكرخ
٢٠١٢/٢/١٦م

جمهورية العراق / مجلس النواب
هيئة دعاوى الملكية - دائرة منطقة بغداد
فرع الهيئة/ الكرخ
اللجنة القضائية الثالثة
العدد: ٤٨١٤٨٥
التاريخ: ٢٠١٢/٢/١٦
الى المدعى عليها (وضحة تركي عدنان)
إعلان تبليغك حكم غيابي
أصدرت اللجنة القضائية الثالثة في الكرخ لهيئة دعاوى الملكية في الدعوى المرقمة (٤٨١٤٨٥) قرارا غيابيا بحقك قابلا للاعتراض والتمييز خلال المدة القانونية ولجهولية محل إقامتك وحسب شرح القائم بالتبليغ والمؤرخ في (٢٠١٢/٢/١٥) عليه تقرر تبليغك إعلانا بصحيفتين يوميتين محليتين ولك حق الاعتراض على الحكم الغيابي خلال عشرة ايام والتمييز خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لنشر الإعلان وبخلافه يكتسب القرار الدرجة القطعية.
القاضي عبد الحسين محسن جبار العيساوي
رئيس اللجنة القضائية الثالثة
فرع الهيئة/ الكرخ
٢٠١٢/٢/١٦م

إعـــــلان
المناقصة المرقمة ك د /٢٠١٢/١٠
إعادة إعلان المناقصة المرقمة ك د/٢٠١١/١٧
((لتنفيذ الشبكة الكهربائية لمنطقة المرسلات محلة ٦٣٣))
تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن مناقصة المرقمة ك د/٢٠١٢/١٠ إعادة إعلان المناقصة المرقمة ك د/٢٠١١/١٧ لتنفيذ الشبكة الكهربائية لمنطقة المرسلات محلة ٦٣٣ فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسميا دخل العراق تقديم عطاءاتهم على المناقصة المذكورة وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من مديرية الشؤون التجارية في مقر المديرية العامة الكائن في بغداد- الإسكان مجاور معهد التراث الشعبي لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار عراقي غير قابل للرد علما بان آخر موعد لقبول العطاء سيكون في تمام الساعة الواحدة ظهرا ليوم الأحد (المصادف ٢٠١٢/٣/٢٥) وسيهمل كل عطاء غير مستوف للشروط او يرد بعد تاريخ الغلق والمديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
المدير العام

شركة نفط الشمال /شركة عامة/كركوك
اعـــــلان للمـرة الاولـــى
تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة(م. ش٢/١/٢٠١٢) والخاصة بـ (توسيع بناية هيئة المشاريع في منطقة عرفة - محافظة كركوك).
يرجى من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة اعلاه من مقاولي اعمال الهندسة المدنية المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق والنافذة هوياتهم مراجعة قسم العقود/عرفة/ كركوك هم أو وكلاؤهم المخولون عن طريق دوائر كتاب العدول للحصول على قرص (CD) المدون فيها اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره(ـ/١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد. مع ضرورة قيام الشركات المقاولة بارفاق شهادة التأسيس مع هوية تصنيف عند الاشتراك،ويقدم المشارك كتابا من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفائه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الاصلية) مع تأييد حجب البطاقة التموينية، وتقديم تأمينات اولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء وتكون اما على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادرين من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (١) الخاص بالمقاولات الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الموافق٢٠١٢/٢/٢٧ في مقر القسم القانوني، علما بأن اخر موعد لتقديم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق٢٠١٢/٣/٥ ويتحمل من تحال عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ويلتزم باستكمال اجراءات التعاقد خلال(١٤) يوما من تاريخ اعلان الاحالة، وللمزيد من المعلومات مراجعة الموقع الالكتروني (www.noc.gov.iq) (صفحة المشاريع - المناقصات المحلية - المناقصات المحلية المعلنة).
ع/ المدير العام

شركة نفط الشمال /شركة عامة/كركوك
اعـــــلان للمرة الاولى
تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة(م. ش٢/١٢/٢٠١٢) والخاصة بـ (انشاء ورشة لتصليح الاجهزة ومخزن الطوارىء وصب الساحة في قسم السلامة الصناعية في منطقة بابا الصناعية وغرفة للاطفائيين في محطة جمبور الجنوبي - محافظة كركوك).
يرجى من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة اعلاه من مقاولي اعمال الهندسة المدنية المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق والنافذة هوياتهم مراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك هم أو وكلاؤهم المخولون عن طريق دوائر كتاب العدول للحصول على قرص (CD) المدون فيها اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره(ـ/١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد. مع ضرورة قيام الشركات المقاولة بارفاق شهادة التأسيس مع هوية تصنيف عند الاشتراك،ويقدم المشارك كتابا من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفائه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الاصلية) مع تأييد حجب البطاقة التموينية، وتقديم تأمينات اولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء وتكون اما على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادرين من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (١) الخاص بالمقاولات الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاربعاء الموافق٢٠١٢/٢/٢٩ في مقر القسم القانوني، علما بأن اخر موعد لتقديم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاربعاء الموافق٢٠١٢/٣/٧ ويتحمل من تحال عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ويلتزم باستكمال اجراءات التعاقد خلال(١٤) يوما من تاريخ اعلان الاحالة، وللمزيد من المعلومات مراجعة الموقع الالكتروني:
(www.noc.gov.iq) (صفحة المشاريع - المناقصات المحلية - المناقصات المحلية المعلنة).
ع/ المدير العام